رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٠ / ١٢/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

# القارة الافريقية في ظل التنافس الأمني والاقتصادي بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية

# African Continent (inlight of) Security and economic competition between United States of America and Russian Federation

م.م. مصطفى عبد الكريم مجيد

M.M. Mustafa Abdel Karim Majeed

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

Mustafa.A.karim@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

**الملخص**

**اكتسبت القارة الافريقية مكانة واهمية خاصة لا سيما مع بداية الالفية الثالثة للميلاد الامر الذي وضعها في صلب استراتيجيات التنافس الدولية والاقليمية للقوى الأساسية، ومن اهم الميادين التي تشهد تنافس محموم بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في القارة الافريقية هما الميدان الاقتصادي والميدان الامني – العسكري. ففي المجال الاقتصادي تتركز عمليات التنافس في الانشطة التجارية والاستثمارية وفي مجال الطاقة بالدرجة الاساس في حين يشهد الجانب الامني – العسكري تنافس موازي لا سيما في مجال انشاء القواعد العسكرية والمكاتب الاستخبارية والامنية فضلا عن التنافس في مجال اقامة الشراكات العسكرية والامنية مع دول القارة والتنسيق في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والقرصنة البحرية وغيرها . وعلى الرغم من فارق القوة الواضح لصالح الولايات المتحدة غير ان كلا القوتين يمتلكان علاقات مميزة مع بعض الحلفاء من انظمة سياسية وحكومات معينة ولديهما منظومة مصالح خاصة في القارة الافريقية يعملان على تحقيقها وفقا لإمكانياتهما المتوفرة واستنادا الى مدى ادراكهما لأهمية هذه المصالح ورغبتهما الخاصة بتحقيقها وعبر اليات مختلفة.**

**الكلمات المفتاحية: "القارة الافريقية"،"التنافس" ،"الصراع"، "الولايات المتحدة الامريكية"، "روسيا الاتحادية"**

**Abstract**

**The African continent has acquired a special status and importance, particularly with the beginning of the third millennium AD, which placed it at the heart of the international and regional competitive strategies of the major powers. The most important areas witnessing fierce competition between the United States and the Russian Federation on the African continent are the economic and military-security fields .In the economic field, competition is concentrated in commercial and investment activities and primarily in the energy sector, while the military-security aspect is witnessing parallel competition, particularly in the field of establishing military bases and intelligence and security offices, in addition to competition in the field of establishing military and security partnerships with the countries of the continent and coordination in the field of combating terrorism, organized crime, illegal immigration, piracy, and others .Despite the clear power differential in favor of the United States, both powers have special relations with some allies from certain political systems and governments, and they have a system of special interests in the African continent that they work to achieve according to their available capabilities and based on the extent of their awareness of the importance of these interests and their special desire to achieve them and through various mechanisms.**

**Keywords: "African continent", "competition", "conflict", "United States of America", "Russian Federation"**

**المقدمة**

اكتسبت القارة الافريقية بأقاليمها المتنوعة ولأسباب مختلفة ومتنوعة مكانة واهمية استثنائيتين في الفترة الاخيرة لا سيما مع بداية الالفية الثالثة للميلاد الامر الذي وضعها في صلب استراتيجيات التنافس الدولية والاقليمية للقوى الأساسية، ومن بين اهم القوى الدولية التي تتنافس في القارة الافريقية هي كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اللذان يعدان من القوى التقليدية التي كانت ولاتزال تخوض انواع مختلفة من التنافس في هذه القارة منذ الحرب الباردة ولغاية الان ومن المحتمل انهما سيستمران في سياسة التنافس هذه .

ومن اهم الميادين التي تشهد تنافس محموم بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في القارة الافريقية هما الميدان الاقتصادي والميدان الامني – العسكري. حيث يعدان من اهم الملفات التي تركز عليها القوى المتنافسة في القارة الافريقية واللذان ينتجان في حصيلتهما نفوذا سياسيا بشكل او بأخر.

ففي المجال الاقتصادي تتركز عمليات التنافس في الانشطة التجارية والاستثمارية وفي مجال الطاقة بالدرجة الاساس في حين يشهد الجانب الامني – العسكري تنافس موازي لا سيما في مجال انشاء القواعد العسكرية والمكاتب الاستخبارية والامنية فضلا عن التنافس في مجال التسلح وفي مجال السيطرة على الممرات المائية المهمة فضلا عن التنافس في مجال اقامة الشراكات العسكرية والامنية مع دول القارة والتنسيق في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والقرصنة البحرية وغيرها.

وعلى الرغم من فارق القوة الواضح لصالح الولايات المتحدة غير ان كلا القوتين يمتلكان علاقات مميزة مع بعض الحلفاء من انظمة سياسية وحكومات معينة ولديهما منظومة مصالح خاصة في القارة الافريقية يعملان على تحقيقها وفقا لإمكانياتهما المتوفرة واستنادا الى مدى ادراكهما لأهمية هذه المصالح و رغبتهما الخاصة بتحقيقها وعبر اليات مختلفة .

وهكذا فقد اصبح من الثابت ان كلا الطرفين منخرطان ومنذ زمن بعيد بأنشطة تنافسية في المجالين الاقتصادي والامني في هذه القارة وهذا التنافس يترك انعكاسات مختلفة على صعيد الشؤون الافريقية بشكل خاص وعلى الصعيد العالمي بشكل عام من المفيد متابعته وتحليله ووضع الاستنتاجات المتعلقة به. ومن هنا تنبع اهمية موضوع هذا البحث.

**أهمية البحث** : تتركز أهمية البحث في موضوع التنافس الأمريكي – الروسي في قارة افريقيا، في دراسة وتحليل للاهداف الحقيقية لتوجه الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تجاه الدول الافريقية، واهم الأدوات والاليات التي اتبعتها في سياق ذلك التنافس، فضلاً عن دراسة التأثير الذي تركه التنافس الأمريكي – الروسي على الأوضاع الداخلية للدول الافريقية وكيف يمكن ان تؤثر على مستقبل القارة في تفاعلات النظام الدولي في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار.

**مشكلة البحث** : شهد النظام الدولي بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، تحولات عديدة كان لها تداعيات على طبيعة العلاقات الدولية وعملية التفاعل بين دوله الرئيسة، وقد شكلت التنافس الأمريكي – الروسي حيال مناطق العالم المهمة احدى اهم تفاعلات النظام الدولي ولاسيما تجاه القارة الافريقية، لديمومة الهيمنة الامريكية في العالم من

جهة، ولتعزيز الدور الروسي سياسياً واقتصادياً وامنياً في القارة من ناحية أخرى. وفي سياق هذه الإشكالية برزت عدة تساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة هي:

- ما هي أهمية القارة الافريقية في السياستين الامريكية والروسية؟
- ما هي الاستراتيجيات والوسائل التي وظفتها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية في القارة؟
- ما هي تداعيات التنافس الأمريكي – الروسي تجاه القارة الافريقية؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية للتنافس الأمريكي – الروسي تجاه القارة الافريقية؟

**فرضية البحث** : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية في قارة افريقيا يشكل امتدادا لطبيعة التنافس والصراع الجيوسياسي في مناطق العالم المختلفة ولا سيما ذات الأهمية الحيوية فيها، تحقيقاً لأهدافها ومصالحها العالمية في الهيمنة والنفوذ، حتى وان كان على حساب استقرار وسيادة الدول الافريقية.

**منهجية البحث:** في اطار إشكالية وفرضية البحث تم الاعتماد على المنهج التاريخي لدراسة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية في قارة افريقيا، فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ابعاد التنافس بين القوانين واهم العوامل المؤثرة فيه، الى جانب استخدام المنهج المقارن لأجراء مقارنة علمية بين الاستراتيجيات المتبعة في القارة الافريقية ومدى نجاح وفشل كل منهما في تحقيق الأهداف المرسومة.

## المبحث الاول : الاهمية الاقتصادية والامنية للقارة الافريقية .

### المطلب الاول : الاهمية الاقتصادية

تشير الكثير من الادلة والابحاث التاريخية الى ان اول النشاطات الانسانية قد حدثت في اجزاء من القارة الافريقية حيث وجد ان النشاط الاقتصادي القائم على التبادل والمقايضة السلعية قد نشأ وتطور في افريقيا قبل غيرها من اقاليم العالم القديم ولاسيما ان التجمعات البشرية الاولى في افريقيا استوطنت الاراضي الغنية بالموارد والغابات والمياه بشكل سهل كثيرا من توسع نشاط الزراعة والصيد والرعي وبالتالي توفير فائض في الانتاج بشكل افضى الى نمو التجارة والتبادل.

غير ان وفرة الموارد الاولية لم تسعف شعوب هذه القارة في مواجهة اعباء التخلف الاقتصادي وزيادة نسب الفقر وتفشي الجهل والمرض والاضطرابات والازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة، اذ استمرت الكثير من دول العالم ومنذ الثورة الصناعية الاولى بالنمو والتطور والتحول الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في حين استمرت اغلب دول القارة الافريقية تواجه ازماتها المختلفة وفي مقدمتها ازمتها الاقتصادية والتي دفعت اغلب دول القارة الى الاعتماد على المديونية الخارجية لمواجهة الاعباء المختلفة وبشكل ادى الى تراكم غير مسبوق في نسب الديون الخارجية وفوائدها المتراكمة لا سيما في فترة عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين [١].

واستمرت القارة الافريقية حتى بدايات الالفية الثالثة تعد من اغنى القارات في مواردها الكامنة في حين ان شعوبها هي الاكثر فقرا بين شعوب العالم قبل ان تشهد اكثر دول القارة تحولات اقتصادية وتنموية إيجابية.

وعليه لم تعد الكثير من دول القارة الافريقية تتسم بالسمات التقليدية التي طالما ما تم وسمها بها منذ عقود كالفقر والمرض والجهل والمجاعة وتهالك البنى التحتية وضيق الاقتصاد وتخلف التنمية وتدهور الاوضاع السياسية والامنية القائمة على اساس الانقلابات العسكرية والفساد السياسي وسيادة الدكتاتورية .

فالتحولات الدولية وتلك الاخرى التي تتعلق بالقارة الافريقية نفسها احدثت تغيرا غير مسبوق في اهمية القارة الافريقية على المستوى الاقليمي والدولي نتيجة لتنامي الاهتمام الدولي بالجوانب الاقتصادية لا سيما منها تلك المتعلقة بزيادة احتياطيات الطاقة ومنها النفط والغاز واليورانيوم اضافة الى الموارد الاولية المختلفة واحتياطيات المياه العذبة الكبيرة فضلا عن النمو الكبير في الفرص الاقتصادية المتاحة امام القوى الدولية والاقليمية الراغبة بالتجارة والاستثمار في اسواق دول القارة الافريقية [٢]. فعلى سبيل المثال فأن التقديرات المتعلقة باحتياطيات النفط العالمي تقدر ان القارة الافريقية تمتلك ما نسبته ١٣ – ١٥ % من الاحتياطيات العالمية من النفط تتركز في شمال وغرب افريقيا في حين انها تمتلك ما نسبته ٨ % من احتياطي الغاز العالمي يتركز في كل من نيجيريا، الجزائر، موزنبيق، مصر، ليبيا، منغوليا [٣].

كما تتوزع الكثير من احتياطيات انواع الطاقة والموارد الاولية الاخرى والمياه والغابات والاراضي الزراعية الاخرى في الدول الافريقية المختلفة الامر الذي وسع بشكل كثير من الفرص الاقتصادية المتاحة امام القوى الاقليمية والدولية والمستثمرين الراغبين في توظيف الفرص الاقتصادية الواعدة في هذه القارة النامية.

**المطلب الثاني : الاهمية الامنية :**

للقارة الافريقية اهمية امنية كبيرة على المستويين الاقليمي والعالمي نابعة من اهميتها الاستراتيجية العالمية انطلاقا من موقعها الجغرافي الذي اتاح لها التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر الذي يعد واحد من بين اهم الممرات المائية في العالم وذلك لكونه يمثل الممر الاساس لعبور النفط والغاز الى القارة الاوربية والامريكيتين خصوصا انه من اقرب الممرات لمنطقة وفرة النفط العالمية وهي منطقة الخليج العربي ومنطقة وفرة الانتاج الصناعي وهي شرق وجنوب شرق اسيا، وتتكامل اهمية البحر الاحمر مع اتصاله بمضيق باب المندب الذي يعد امنيا من اكثر المضائق اضطرابا وتعرضا للتهديد خصوصا بعد اندلاع الحرب في اليمن منذ عام ٢٠١٥[٤].

فضلا عن اتصاله بقناة السويس الواقعة تحت السيادة المصرية والتي تربط شمال العالم بجنوبه وتتيح امكانية عالية للنقل البحري التجاري وعبور القطع البحرية العسكرية شمالا وجنوبا.

فضلاً عن ذلك فان البحر الاحمر يعد منطقة امنية خالصة فضلا عن كونها ممرا بحريا اقتصاديا فعلى سواحل هذا البحر لا سيما في دول القارة الافريقية وتحديدا دول القرن الافريقي توجد العديد من القواعد البحرية وغير البحرية العسكرية لا سيما في جيبوتي وارتيريا والصومال، اذ تحتفظ كل من الولايات المتحدة وفرنسا والصين وتركيا والامارات والسعودية وروسيا وغيرها من الدول بقواعد عسكرية او وجود عسكري بطريقة معينة في هذه المنطقة تحت حجج مختلفة منها مراقبة وحماية الملاحة ومنها مواجهة القرصنة ومنها محاربة الارهاب وغيرها من المبررات [٥]، كما ان وجود (إسرائيل) والهواجس المتعلقة بتحركاتها العسكرية والامنية والاستخبارية في البحر الاحمر ودول شرق افريقيا تثير الكثير من الشك والقلق لدى الدول العربية بالدرجة الاساس لا سيما منها مصر

والسودان، كما ان هذا البحر يربط بين القارة الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط وتحديدا الجزيرة العربية التي تمثل نهاية الساحل الاسيوي المتصل بالساحل الافريقي .

ان هذه الميزة الجيوبوليتيكية للجانب الشرقي من القارة الافريقية منحها مكانة كبيرة في الاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى لا سيما في الجوانب الامنية واضفى سمة التحكم الاستراتيجي – الامني في مجال الملاحة المدنية والعسكرية في البحر الاحمر للقوى التي تمتلك قدرات على فرض النفوذ والهيمنة في هذه المنطقة.

فضلاً عن اهمية منطقة البحر الاحمر والساحل الافريقي المطل عليها فأن القارة الافريقية تمتاز بسمات امنية عالمية اخرى لا تقل اهمية عن اهمية البحر الاحمر تتمثل في اطلالة العديد من دولها على البحر المتوسط وقربها من مضيق جبل طارق ومجاورتها للاتحاد الاوربي فضلا عن اهمية راس الرجاء الصالح كطريق ملاحة دولي.

وهذا الوضع اتاح لها التأثير والتأثر بالتفاعلات الامنية والاقتصادية التي تشهدها دول المنطقة ومنها دول الاتحاد الاوربي على مستوى الهجرة غير الشرعية المتوجهة الى اوربا والتي تعد من اخطر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوربي، فضلا عن تأثير الازمات الامنية التي تشهدها بعض دول شمال افريقيا وفي مقدمتها ليبيا على القرار الامني والسياسي الاوربي [٦]، حيث تركت طبيعة التفاعلات والتحالفات السياسية والامنية في ليبيا والتدخل الخارجي اثرا سلبيا على القرار السياسي الاوربي وافضت الى تصدعات حقيقية بين عواصم القرار الاوربي لا سيما بين فرنسا وايطاليا حيث تدعم كل دولة منهما احد اطراف النزاع في ليبيا، فضلا عن ان طبيعة الازمة الليبية قد سمحت لأطراف اخرى التدخل وفرض اجندتها السياسية والامنية في شمال افريقيا ومنها تركيا والامارات وروسيا وغيرها .

وبالإضافة الى الاضطراب الامني والسياسي في شمال افريقيا فأن دول القارة الاخرى لا تخلو من مشاكل امنية مختلفة ليس اقلها انتشار الجماعات الارهابية او الجماعات المتمردة الاخرى في العديد من دول القارة وما يمثله تنامي وتطور قدراتها من تهديد حقيقي على مستقبل بقاء الدول الافريقية وعلى الامن العالمي بشكل عام وهو ما ينذر باحتمالية التدخل العسكري الدولي باي وقت في شؤون القارة الافريقية تحت مبررات محاربة الارهاب مثلما حصل في الصومال وليبيا وتشاد والسنغال لا سيما ان الكثير من دول القارة الافريقية تعاني اصلا من ضعف البنى العامة للدولة والمجتمع وانتشار للعنف وتفشي الفقر والمرض والوهن الاقتصادي والخلافات السياسية [٧].

ان موقع القارة الأفريقية واطلالتها على المحيطات والبحار والممرات المائية المهمة ووجود امكانية لترسيخ التواجد العسكري والامني الاجنبي واحتوائها على خزين هائل من الثروات الطبيعية والمائية والقوى البشرية والفرص الاقتصادية المتاحة وبنفس الوقت معاناة الكثير من دولها من الفوضى والتخلف الاقتصادي والاضطراب السياسي وانتشار حركات التمرد والارهاب وضعها في ميزان الفرص والمعوقات الاقتصادية والامنية للعديد من القوى الدولية والاقليمية المتنافسة منذ فترة التنافس الامريكي السوفيتي وصولا الى الان ، حيث تتنافس العديد من القوى للهيمنة او النفوذ في هذه القارة المهمة امنيا وسياسيا واقتصاديا ومنها الولايات المتحدة والصين وروسيا والهند والقوى الاوربية فضلا عن قوى اقليمية منها تركيا وايران ومصر والسعودية والامارات واسرائيل .

**المبحث الثاني : المصالح الاقتصادية والامنية للولايات المتحدة الامريكية وروسيا في القارة الافريقية**

المطلب الاول : المصالح الاقتصادية

اولا : مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

بالرغم من ان القارة الافريقية لم تكن في يوم من الايام منطقة قليلة الاهمية من الناحية الاقتصادية كما يسوق لهذا الراي عدد غير قليل من الباحثين والساسة حول العالم حيث كانت تمثل منذ بداية النهضة الاقتصادية الاوربية خزانا للمواد الاولية الخاصة باستدامة الثورة الصناعية الاولى من جهة وخزانا بشريا للأيدي العاملة الرخيصة التي تعمل في مجال الزراعة والخدمة بالدرجة الاساس غير ان الولايات المتحدة في تلك المدة لم تكن مهتمة بهذه القارة بشكل يتناسب مع اهميتها الاقتصادية بشكل خاص او الاستراتيجية بشكل عام، وهذا ما عكسه عدم الاكتراث الامريكي حيال مقررات مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ الذي افضت الى اقتسام السيطرة والنفوذ في القارة الافريقية بين القوى الاوربية الاستعمارية [٨].

ويعود هذا الموقف الامريكي الى اسباب عدة من بينها عدم توافر معلومات كافية حينها لدى الادارة الامريكية عن اهمية القارة الافريقية من جهة واسباب تتعلق بعدم رغبة الولايات المتحدة كسر مبدا العزلة ومنافسة القوى الاوربية في مستعمراتها للحفاظ على الوضع في امريكا اللاتينية القائم على منع تقديم المبررات لتدخل القوى الاوربية في هذه القارة، واسباب ثالثة تتعلق حينها باستكمال بناء القدرات الامريكية وعدم وصولها الى درجة الاصطدام بالقوى الاوربية التقليدية بعيدا عن الاراضي الامريكية.

غير ان السياسة الامريكية بدأت تدريجيا بالنضوج والتغير ازاء القارة الافريقية في الجوانب الاقتصادية في القرن العشرين وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية لا سيما مع تصاعد تأثير المواطنين الامريكان من اصول افريقية في نشاط المجتمع الامريكي او السياسة الامريكية الخارجية بشكل عام.

فقامت السياسة الخارجية الامريكية في هذه الفترة بإعادة تقييم المصالح الاقتصادية الامريكية في هذه القارة على اساس وضع اعتبارات استراتيجية جديدة تقوم على اساس اهمية الموارد الاولية الكبيرة في هذه القارة وفي مقدمتها النفط والغاز حيث قامت الولايات المتحدة بزيادة تعاملها التجاري بشكل كبير في مجال الطاقة عندما قللت من مشترياتها النفطية القادمة من مناطق النفط التقليدية في الخليج العربي بما فيها من المملكة العربية السعودية لصالح توسيع استيراداتها من دول القارة الافريقية لا سيما منها انغولا وسيراليون ونيجيريا [٩] واهمية ممرات التجارة الدولية التي تطل عليها دول القارة الافريقية وفي مقدمتها البحرين الاحمر المتصل بمضيق باب المندب وقناة السويس والبحر المتوسط المتصل بمضيق جبل طارق فضلا عن اهمية الشراكات والمشاريع الاقتصادية مع دول القارة نفسها، والتركيز على السيطرة على الموانئ الاساسية لتسهيل عمليات التجارة الامريكية حول العالم ومنها التجارة مع دول القارة الافريقية .

حيث اجرت الولايات المتحدة تعديلا مهما في سياستها الاقتصادية حيال دول القارة عندما تحولت من اسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية والقروض الميسرة لدول القارة الافريقية كنوع من مساهمتها في تنمية القارة الافريقية والتي اثبتت فشلها الذريع في معالجة المشاكل الاقتصادية للدول الافريقية فضلا عن فشلها في تحقيق المصالح والاهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الى اسلوب تفعيل المشاريع والانشطة الاقتصادية المباشرة في دول القارة

وزيادة نسب التبادل التجاري والتركيز على الاستثمارات المباشرة لا سيما في قطاعات الطاقة والموانئ والبنى التحتية الاخرى خصوصا بعد ترسخ قناعات امريكية ثابتة بخطورة المنافس السوفيتي في مناطق عدة من القارة ثم خطورة الصين وسياستها الاقتصادية المتعلقة بأفريقيا على المصالح الامريكية في هذه القارة منذ بداية الالفية الثالثة.

يرافق هذا ادراك الولايات المتحدة لعجز حلفاء الولايات المتحدة من القوى الاوربية التقليدية وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا في الصمود امام المنافس القوي الجديد الذي اكتسح الاسواق الافريقية وهو الصين ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة لزيادة التركيز والاهتمام الاقتصادي بدول القارة الافريقية لضمان عدم خضوع مجمل القارة للنفوذ الاقتصادي الصيني الذي سيتحول لاحقا الى نفوذ سياسي وامني يهدد المصالح الاقتصادية والامنية الامريكية والغربية بشكل عام.

ومن هنا يلاحظ المتابع لشؤون السياسة الخارجية الامريكية حيال القارة الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة الاهتمام المضاعف للإدارات الامريكية المتعاقبة على مستوى الرئيس الامريكي ووزير خارجيته سواء في فترة الرئيس (بل كلنتون )ومن بعده (بوش الابن) ثم الرئيس (باراك اوباما) وصولا الى (دونالد ترامب ) انتهاءا بالرئيس (جوزيف بايدن )، حيث يحرص كل رؤساء الادارات الامريكية اما على زيارة دول القارة الافريقية او تكرار ايفاد وزراء الخارجية للدول المهمة في القارة للتأكيد على منح اهمية استراتيجية للقارة وتوثيق روابط التعاون والشراكات الاقتصادية معها من جهة والعمل على تشجيع الدول الافريقية على اصلاح سياساتها الاقتصادية [١٠] بما يوائم ومنطق الليبرالية الجديدة والتحرر الاقتصادي بعيدا عن هيمنة الدولة وقطاعها العام على النشاط الاقتصادي والسماح للقطاع الخاص الاجنبي الذي تمثل الشركات الامريكية الجانب الاكبر منه بالمساهمة في النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات بما فيها قطاع الطاقة والتعدين.

وما يشجع الولايات المتحدة على ايلاء اهمية اقتصادية كبيرة لدول القارة الافريقية لا يقتصر فقط على ما تمتلكه من موارد طاقة ومواد اولية فحسب بل وكذلك بسبب الفرص الاقتصادية الموجودة في القارة التي باتت تتوسع كل يوم بعد موجة التنمية التي شهدتها العديد من الدول الافريقية ومنها مثلا في دول جنوب افريقيا واثيوبيا وكينيا ورواندا وغينيا وسيراليون والمغرب ومصر وساحل العاج وموزنبيق وغيرها، حيث وصلت نسب النمو في دول كرواندا واثيوبيا الى حدود ٦ % وهي نسب كبيرة ومهمة وتفتح افاق كبيرة لتوسع حجم الاقتصاد الافريقي يرافقها زيادة في عدد سكان القارة حيث تجاوز سكانها المليار نسمة [١١] ، وهذا يعني ان فرصة تكامل عدد السكان مع الموارد الضخمة في اطار سياسة تنموية ناجحة سينتج بالنهاية اقتصاد كبير جدا يمثل فرص مختلفة امام القوى الكبرى المتنافسة ومنها الولايات المتحدة وروسيا والصين فضلا عن باقي القوى الاقليمية والدولية وهذا ما بات يدركه صانع القرار الامريكي جيدا ويعمل على تحويله لصالحه او على الاقل الحيلولة دون تحوله لصالح منافسي الولايات المتحدة.

**ثانيا: مصالح روسيا الاتحادية.**

تعد روسيا الاتحادية من بين أخر الدول الكبرى التقليدية التي اولت اهتماما بالقارة الافريقية وقد يكون السبب الاساس ان القارة الافريقية لم تكن حينها تشكل اهمية استراتيجية بالنسبة الى روسيا التي كانت تركز على

منطقتين استراتيجيتين بالدرجة الاساس وهما اوربا لاسيما منها الجانب الشرقي والثانية هي منطقة الشرق الاوسط التي تتيح لروسيا الوصول الى المياه الدافئة والانفتاح بحريا على العالم والتقرب من منافسيها الرئيسين وهم كل من الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية في حقبة الحرب الباردة.

غير ان اولويات روسيا في وقت الاتحاد السوفيتي حيال القارة الافريقية تغيرت نسبيا لا سيما في عقد الستينيات من القرن العشرين بعد اشتداد الصراع مع المعسكر الغربي حيث ادرك الاتحاد السوفييتي ان متطلبات الصراع مع الغرب تستدعي التواجد الاقتصادي والامني في كل مناطق العالم بما فيها افريقيا لمحاصرة التواجد الغربي او على الاقل سلبه سمة مرونة الاداء الاستراتيجي.

واستنادا الى هذا الهدف الاستراتيجي السوفييتي سعى السوفييت الى التواجد اقتصاديا وعسكريا وامنيا في القارة الافريقية عبر الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لمجموعة من الانظمة السياسية للدول الافريقية التي تبنت النظام الاشتراكي وأمنت بالمقاربة الشيوعية لإدارة المجتمع والدولة اقتصاديا وسياسيا، ومن هنا فقد ركز السوفييت في هذه الفترة على نشر القيم الشيوعية في دول القارة الافريقية مستهدفين الدول التي يتواجد الامريكان بالجوار منها كما هو الحال مثلا مع التنافس على النفوذ في مصر واثيوبيا وكينيا وليبيا ودول جنوب الصحراء وغيرها [١٢]، بمعنى ان متطلبات الصراع مع المعسكر الغربي كانت هي البوصلة التي توجه التحرك السوفييتي حيال دول القارة الافريقية عبر تقديم بعض المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الافريقية الصديقة .

اما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وتفرد الولايات المتحدة بإدارة شؤون العالم فقد ابتعدت روسيا الاتحادية بسبب التدهور العام الذي اصاب عوامل القوة الروسية عن كل ما من شأنه ان يغضب الولايات المتحدة بما فيه منافسة الغرب في مناطق النفوذ في القارة الافريقية لاسيما ان روسيا الاتحادية في هذه الفترة انكفئت على مهمة اعادة بناء الدولة ومؤسساتها واقتصادها المتهالك وانشغلت بالسيطرة على التناقضات والاضطرابات الامنية الداخلية بما فيها مشكلة الحرب في الشيشان.

غير ان وصول الرئيس فلاديمير بوتن الى رئاسة روسيا الاتحادية منذ عام ٢٠٠٠ شهدت روسيا تحولات تدريجية مهمة في اطار السياستين الداخلية والخارجية انعكست بالنهاية على موقف روسيا حول العديد من القضايا والملفات الاستراتيجية العالمية بما فيها الموقف من قضية اعادة تعريف المصالح الروسية في العالم بشكل عام وفي افريقيا بشكل خاص، حيث ادركت روسيا ان انسحابها اقتصاديا وسياسيا امام الغرب في المناطق الاستراتيجية في العالم تحت مبرر الحيلولة دون استنزاف القدرات الروسية المتواضعة في صراع او تنافس جديد مع الغرب كان خطأ استراتيجي لم يفض الا الى مزيد من الضعف الروسي ومحاصرة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الروسية [١٣] وتعزيز لمكانة الغرب من جهة والمنافسين الجدد كالصين والهند والقوى الاقليمية الصاعدة مثل تركيا وايران والسعودية والامارات من جهة اخرى .

ومن هنا قامت السياسة الخارجية الروسية الجديدة مع مطلع الالفية الثالثة بشكل تدريجي على مبدئ اعادة تعريف المصالح الاقتصادية الروسية في دول القارة الافريقية تمهيدا لتعزيزها وبناء مشتركات جديدة من دول القارة على اسس جديدة قوامها الاعتمادية المتبادلة وتقديم القدرات او الخبرات الروسية امام الدول الافريقية الراغبة بالتعاون مع روسيا لا سيما في مجال صناعة الطاقة من نفط وغاز طبيعي على مستوى الاكتشافات او

الإنتاج والتصدير فضلا عن تقديم المساعدات المالية او العينية لبعض الدول الافريقية كجزأ من سعي روسيا الناعم لكسب قبول الدول الافريقية لحركتها السياسية الخارجية التي تم توظيفها لخدمة مصالحها الاقتصادية .

ومن بين المساعدات المالية الروسية المقدمة الى افريقيا هو الغاء الديون الروسية المترتبة على العديد من الدول الافريقية ومقدارها ٢٠ مليار دولار وهو مبلغ كبير واحدث اثرا نفسيا واجتماعيا وسياسيا كبيرا في افريقيا حيال روسيا وسلامة مقاصدها حيال القارة الافريقية [١٤]، كما قام الروس في هذه الفترة التي امتازت بأنها فترة اعادة الثقة وبناء المصالح المشتركة بتكثيف الدبلوماسية الاقتصادية الروسية حيال العديد من الملفات الانسانية والاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول الافريقية ومنها على سبيل المثال زيادة الزيارات الدبلوماسية الروسية المخصصة لبحث قضايا انسانية معينة كتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية او ضحايا الحروب والتمرد والارهاب والنزاعات المختلفة من جهة وتقديم مساعدات مالية او عينية لمواجهة مشاكل نقص الغذاء والدواء والمستلزمات المتعلقة بهما وتقديم مساعدات في مجال الصحة والاوبئة بشكل عام فضلا عن تقديم المساعدات المتعلقة بمواجهة الجهل والامية عبر دعم فتح المدارس الحكومية والخاصة او دعم برامج الامم المتحدة والاتحاد الافريقي الخاصة بدعم المجتمعات المحلية في بعض الدول الافريقية للنهوض بالقطاع التعليمي.

وحدد صناع القرار الروس المصالح الاقتصادية في القارة الافريقية في هذه الفترة بنوعين من المصالح الاولى مصالح عامة لها اثار اقتصادية تتعلق بالموقع الاستراتيجي لأفريقيا حيث تطل بحريا على اهم ممرات التجارة في العالم فضلا عن دورها الامني – العسكري في جوانب تتعلق بالتنافس الدولي وجوانب تتعلق بمكافحة القرصنة والارهاب والحصول على رخصة لأنشاء قواعد عسكرية او استخبارية متنوعة ... الخ اما الثانية فهي مصالح اقتصادية خالصة تتركز في رغبة روسيا بالوصول الى الموارد الاولية الكبيرة في افريقيا لا سيما النفط والغاز، وكذلك الفرص الاقتصادية الكبيرة الاخرى ومنها صادرات السلاح والاستثمارات في الصناعات النفطية او البنى التحتية الاخرى.

**المطلب الثاني : المصالح الامنية والسياسية :**

**اولا : مصالح الولايات المتحدة** : اولت الولايات المتحدة اهمية ملحوظة بالقارة الافريقية منذ عام ١٩٥٧ حيث اتبع الرئيس ايزنهاور مقاربة جديدة للتواصل مع دول القارة حديثة الاستقلال على خلفية تزايد دور المواطنين الامريكان من اصول افريقية في الحياة السياسية الامريكية وتبعا لذلك اهمية الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول افريقيا من جهة وتزايد دور القارة الافريقية جغرافيا وسياسيا وعسكريا في اطار استراتيجيات الصراع مع الاتحاد السوفييتي، ومن هنا زادت الزيارات الرسمية الامريكية لدول القارة حديثة الاستقلال لتأسيس عهد جديد من العلاقات السياسية حيث استكملت ادارة نيكسون ما بدأت به ادارة ايزنهاور عبر منح خصوصية للعلاقات الثنائية مع دول القارة الافريقية رغم اعترافه بقوة ومركزية الدور الاوربي في افريقيا [١٥].

وقد بدا هذا الاهتمام واضحا عبر تأسيس العديد من المنظمات في الولايات المتحدة التي تعنى برعاية المصالح الامريكية في افريقيا وتطوير العلاقات مع دول القارة منها اللجنة الامريكية الخاصة بأفريقيا، والمعهد الامريكي – الافريقي، ومجلس الشؤون الافريقية وغيرها العديد من المنظمات [١٦].

وفي هذه الفترة ركزت الولايات المتحدة في اطار علاقاتها مع دول القارة الافريقية على مواجهة المد الشيوعي المدعوم من قبل الاتحاد السوفييتي ومحاولة منع التمركز العسكري والامني السوفييتي في المناطق الاستراتيجية من القارة الافريقية لا سيما بالقرب من الممرات البحرية والمضائق الاستراتيجية التي تمنح الاتحاد السوفييتي مرونة عسكرية كبرى في مواجهة التحرك والتواجد العسكري الامريكي عبر العالم .

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وتفرد الولايات المتحدة دوليا مع تراجع كبير لقوة وامكانيات روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي بشكل من المفترض انه يفضي الى تراجع الهواجس الامنية للولايات المتحدة في العالم بشكل عام وافريقيا بشكل خاص والتركيز اكثر على الجوانب الاقتصادية والانسانية والتنموية في دول القارة الافريقية غير ان الواقع يشير الى استمرار وتعمق الهواجس الامنية والسياسية للولايات المتحدة في هذه القارة تحت مبررات جديدة من بين اهمها تزايد خطر الارهاب الدولي والقرصنة البحرية، وتزايد النفوذ الصيني والروسي الجديد في العديد من مناطق ودول القارة الافريقية وحول الممرات البحرية الاستراتيجية .

وفي هذه المرحلة شهدت المصالح الامنية والسياسية الامريكية في القارة الافريقية تحولات كبيرة قائمة على متغيرات جديدة اهمها . ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية فبالإضافة الى المحددات الاستراتيجية التي تمثل نقاط اساسية للمصالح الامريكية في افريقيا وهي الموقع الاستراتيجي اولا والموارد الطبيعية الكبيرة ثانيا [١٧]، فقد تغير نمط الصورة الذهنية لصناع القرار والقادة السياسيين والمفكرين الاستراتيجيين الامريكان حيال القارة الافريقية بشكل وضع افريقيا في مركز السياسة الكونية للولايات المتحدة الامر الذي اقتضى اعادة تعريف كبيرة لجوهر وطبيعة المصالح الامنية والسياسية الامريكية في القارة الافريقية بشكل ينسجم مع التطورات العالمية المتسارعة.

لا سيما بعد ان ادرك صناع القرار في الولايات المتحدة وبقلق واضح ان القوى الاوربية الحليفة للولايات المتحدة لم تعد قادرة على مواجهة او منافسة القوى الدولية الصاعدة التي تريد ان تجعل من افريقيا مرتكز استراتيجي لمنافسة الولايات المتحدة على المستوى العالمي ومن اهمها الصين وروسيا ومن هنا لابد للولايات المتحدة ان تتولى بنفسها عملية التدافع الجديد في القارة الافريقية والحفاظ على مصالحها عبر توظيف كافة مواردها المتاحة لمنع المنافسين من احراز المزيد من السيطرة او النفود في دول مهمة من القارة.

وقد تجسد هذا القلق الامريكي عبر اجراءات امنية كبرى على الارض تمثلت في العمل على المساهمة في الاطاحة بالأنظمة السياسية الموالية للصين وروسيا سواء في السودان ( نظام عمر البشير ) او ليبيا (نظام معمر القذافي ) او دول اخرى مقابل دعم انظمة افريقية اخرى مؤيدة للتواجد الامني الامريكي والغربي في افريقيا.

وقد اصبحت المصالح الامنية الامريكية منذ عام ٢٠٠١ هي البوصلة الاساسية التي تقوم عليها اهداف السياسة الخارجية الامريكية حيال القارة الافريقية لا سيما في مجال مواجهة الارهاب الدولي الذي وجد ملاذات امنة في العديد من الدول الافريقية الرخوة سواء في الصومال او نيجيريا او السنغال وتشاد ومالي وغيرها من الدول الاخرى.

واستنادا الى أهمية القارة الافريقية للمصالح الامنية الامريكية انشأت الولايات المتحدة قيادة عسكرية متكاملة في افريقيا هي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (USAFRICOM)، في جيبوتي؛ حيث موطن معسكر ليمونير، الذي يُعد هو الجهاز العسكري الوحيد الدائم للولايات المتحدة في القارة الإفريقية ومركز العمليات الأمريكية لمكافحة الإرهاب [١٨]. فضلا عن انشاء العديد من المراكز الامنية والمكاتب الاستخبارية في بعض الدول الافريقية الصديقة ومنها كينيا والمغرب وساحل العاج وارتيريا وغينيا وغيرها من الدول الاخرى تحت عناوين مختلفة منها عبارة عن شركات امنية خاصة ومنها ما يسمى بمكاتب سيادة القانون والمؤسسات الامنية وتم التركيز على المناطق الساحلية من دول القارة الافريقية لأغراض امنية – عسكرية تمتاز بطابع استراتيجي عالمي يتعلق بالقدرة والمرونة على مواجهة المخاطر التي تواجه المصالح الامريكية في القارة الافريقية او تلك التي تنطلق منها او بالقرب منها تجاه المصالح الامريكية في كل مناطق العالم .

وهذا التواجد العسكري والامني الامريكي المدعوم بتكثيف النشاط الدبلوماسي وافتتاح العديد من البعثات والسفارات الجديدة وابتعاث المزيد من الوزراء والمسؤولين و المبعوثين الخاصين الى دول القارة فضلا عن توظيف المساعدات العسكرية الامريكية من سلاح وتجهيزات وتدريب وخبرات عسكرية مختلفة اصبح الذراع العسكري والامني الذي يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بما فيها السياسية والاقتصادية والامنية.

## ثانيا : مصالح روسيا الاتحادية .

اهتم الاتحاد السوفيتي بالقارة الافريقية امنيا وعسكريا خلال حقبة اشتداد الصراع مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي بشكل عام لا سيما منذ عقد الستينيات من القرن العشرين حينما رفع السوفييت شعار دعم الشعوب الثائرة ضد الاستعمار الغربي واليات الاستغلال التي كان يعتمدها لإخضاع الشعوب المستعمرة والسيطرة على ثرواتها ومن بينها شعوب الدول الافريقية، حيث دعم السوفييت استقلال الدول الافريقية في هذه الفترة وحاول الاتحاد السوفييتي تعميم فلسفته الاشتراكية في الدول الافريقية حديثة الاستقلال عبر المد الشيوعي الذي كان يمثل علامة فارقة على مستوى الصراع بين المعسكرين خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين واحدى اهم ادوات الاتحاد السوفييتي لمواجهة الولايات المتحدة في المناطق المهمة للمصالح الامريكية [١٩] .

وهكذا استطاع الاتحاد السوفيتي بناء شراكات استراتيجية وعلاقات سياسية وامنية مهمة مع العديد من الدول الافريقية خلال مراحل متذبذبة من خلال دعم الانظمة السياسية القريبة من الاتحاد السوفيتي سواء في مصر خلال فترة رئاسة جمال عبد الناصر او في ليبيا خلال فترة حكم معمر القذافي او في اثيوبيا لا سيما بعد ان وقف السوفييت مع اثيوبيا في غزوها للصومال عام ١٩٨٢ ووقوف الولايات المتحدة بالضد من اثيوبيا وغيرها من الدول التي استطاع الاتحاد السوفييتي بناء علاقات امنية وعسكرية مهمة معها [٢٠] .

فقد استطاع الاتحاد السوفييتي خلال حقب الحرب الباردة المختلفة الحصول على نفوذ كبير في مناطق القارة الافريقية لا سيما منها منطقة القرن الافريقي حيث استطاع الحصول على تصريح رسمي من دول مثل جيبوتي والصومال واليمن الجنوبي واثيوبيا التي كانت تسيطر على ارتيريا لإقامة قواعد بحرية ومكاتب عسكرية وامنية مختلفة لا سيما في المناطق المطلة على البحر الاحمر وباب المندب والانفتاح على مياه المحيط الهندي وهذا

الامر كان ضروري جدا في اطار استراتيجية الاتحاد السوفييتي العالمية لمواجهة الولايات المتحدة والمعسكر الغربي خلال الحرب الباردة [٢١] .

اما بعد انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفييتي فقد ظهرت عوامل الوهن والضعف بشكل عميق في روسيا الاتحادية بعد تفكك بنيتها الانتاجية وتمركز عوامل الفساد في مؤسساتها العامة وتزايد نسب الفقر والبطالة وغيرها من عوامل الوهن الذي جعل من روسيا قوة اعتيادية غير قادرة على مواجهة التوسع العسكري والامني الغربي بما فيه توسع حلف الناتو باتجاه الحدود الروسية الجنوبية وانساقت روسيا خلف المطالب الغربية في المجالات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية بشكل ملحوظ.

غير ان وصول الرئيس فلاديمير بوتن الى السلطة عام ٢٠٠٠ واستعادة جزء من قدرة الدولة الروسية على ارساء التوازن في مؤسسات ادارة الدولة وتجاوز الحرب الشيشانية وصعود اسعار الطاقة مثلت كلها عوامل تحول في القوة الروسية دفعت القيادة الروسية الى محاولة استعادة دور روسيا العالمي عبر استعادة نفوذها في الكثير من مناطق العالم بما فيها القارة الافريقية.

ومن اهم القطاعات التي ركزت عليها روسيا لاستعادة دورها الامني والعسكري في القارة الافريقية هي قطاع مبيعات الاسلحة والمساعدات العسكرية والتدريب والتجهيز العسكري للدول الافريقية الصديقة فضلا عن ابرام اتفاقيات وترتيبات مع بعض الدول الافريقية ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي تتيح لروسيا اقامة قواعد عسكرية او وجود عسكري وامني بطريقة او اخرى [٢٢] .

واهم الاهداف التي تبتغي روسيا الاتحادية تحقيقها عبر سياستها الامنية والعسكرية المتعلقة بالقارة الافريقية هي دعم مكانتها العالمية واستعادة دورها كقوة عظمى لها القدرة على منافسة الولايات المتحدة والقوى الاخرى في هذه القارة، وتأمين مرونة التحرك العسكري والامني الروسي السريع في مناطق مختلفة عبر العالم من خلال تأمين التواجد العسكري والامني في الممرات المائية والمضائق الاستراتيجية لا سيما منها البحر الاحمر ومضيق باب المندب وبحر العرب والبحر المتوسط وغيرها والتي تعتمد على التسهيلات العسكرية التي تحصل عليها روسيا في اراضي بعض الدول الافريقية، وحماية المصالح الاقتصادية الروسية في افريقيا لا سيما منها الاستثمارات في قطاع الطاقة والتعدين حيث استثمرت روسيا مليارات الدولارات في هذه القطاعات.

كما ان تحقيق نفوذ روسي قوي في القارة الافريقية لا سيما على المستوى العسكري والامني والاقتصادي سينعكس بالنتيجة على قوتها السياسية وامكانياتها التفاوضية في اطار اي عملية تساوم قادمة مع الولايات المتحدة او القوى الدولية الاخرى حول ملفات دولية عدة من بينها طبيعة ادارة النظام العالمي، والاحاطة بجغرافية حلف الناتو من الجهة الجنوبية، واعادة صياغة اتفاقيات تتعلق بحدود التحرك العسكري وقضايا التسلح [٢٣]، ويرسي نوع جديد من التوازن الدولي ويعيد كتابة مبادئ جديدة للسياسة الدولية تمنح روسيا دور اكبر من السابق وهذه هي اهم اهداف القيادة الروسية الحالية بقيادة فلاديمير بوتن التي تطمح الى تفعيل الدور الروسي العالمي كقوة عظمى من جديد .

**المبحث الثالث: اليات التنافس الاقتصادي والامني بين الولايات المتحدة وروسيا في افريقيا وانعكاسها دوليا.**

**المطلب الاول: الاليات الاقتصادية:**

منذ انتهاء الحرب الباردة وهيمنة القيم الرأسمالية المتمثلة بالدرجة الاساس بفرض منطق الليبرالية الجديدة وقيم السوق الحر وتراجع كبير في زخم الصراع الدولي لا سيما على المستوى الايديولوجي والعسكري بات الاقتصاد من بين اهم العوامل الجديدة المهيمنة على طبيعة العلاقات الدولية والمتحكمة بدرجة اكبر بكثير من السابق بعناصر القوة على المستوى الدولي والاقليمي وصارت ميدان فعال للتنافس بين القوى المختلفة، حيث اتاحت عوامل الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالتجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر والتكنولوجيا الحديثة والطاقة مرونة عالية في مجال تعزيز اليات المنافسة السلمية الفعالة بعيدا عن صرامة القوانين الدولية المتعلقة بإدارة وفض الصراع لا سيما تلك المتمثلة بالقوانين المتعلقة بحماية وحفظ الامن والسلم الدوليين المكلف بهما مجلس الامن .

ومن هنا فقد وظفت كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية عوامل الاقتصاد كميدان مهم جدا في مجال التنافس بينهما في القارة الافريقية عبر الاليات الاساسية للاقتصاد وكالاتي:-

**اولا : التجارة:** التجارة الخارجية هي مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات والخدمات عبر الحدود الدولية او الاقليمية بين دولة معينة والدول الاخرى [٢٤].

وتشكل التجارة الخارجية جزء مهم من اقتصاد اغلب دول العالم وتؤثر بشكل مباشر بالناتج القومي للدول لكن بشكل متباين حيث تختلف نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي بين دولة واخرى تبعا لنوعية وطبيعة الاقتصاد وقطاعاته الاساسية وهياكله البنيوية.

وقد ظهرت الفكرة الاولى للتجارة الخارجية بشكلها الحديث بعد افكار ادم سميث وديفيد ريكاردو اللذان اشارا الى اهمية اختلاف الميزات المطلقة والنسبية بين الدول ومنها اختلاف الاسعار لذلك ظهر التخصص الدولي وتقسيم العمل كمحرك اساس لتطوير التجارة الخارجية ثم استكملت التجارية الخارجية فروضها عبر اختلاف الاذواق والمحتوى التكنلوجي والعناصر الطبيعية والبشرية والصناعية والقانونية الاخرى المساهمة في اختلاف طبيعة وتنظيم الانتاج والتجارة بين دولة واخرى لتدفع بالنتيجة الى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ومن ضمنها العلاقات التجارية الخارجية [٢٥].

واستنادا لأهميتها بالنسبة للاقتصاديات المعاصرة وحياة الشعوب ورفاهيتها كونها ماكنة للنمو باتت التجارة الخارجية واحدة من بين اهم محركات التنافس الدولي بين القوى الاساسية فبالوقت الذي عدت فيه سبب يدفع الدول للدخول بوارد تنافس محتدم فيما بينها فأنها بنفس الوقت ألية مهمة من اليات ادارة اي نوع اخر من التنافس بين الدول.

وفي اطار التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في قارة افريقيا منذ ان استعادت روسيا الاتحادية جزئيا دورها العالمي بعد وصول فلاديمير بوتن للسلطة تم توظيف التجارة الخارجية كواحدة من بين اهم اذرع واليات التنافس الشامل بين القوتين [٢٦].

تدرك الولايات المتحدة منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين انها باتت تواجه منافسة غير مسبوقة على المستوى الاقتصادي لا سيما في الجانب التجاري منه من قبل قوى دولية اخرى على راسها الصين الصاعد بقوة التي غزت الاسواق الافريقية بسلعها المتاحة واستثماراتها الهائلة التي لا ترتبط باي قيود او شروط ، وروسيا المتطلعة لاستعادة دورها في العالم وفي هذه القارة ، والهند المتعطشة للأسواق والموارد، وقوى اقليمية متحفزة وفي مقدمتها تركيا، الامر الذي مثل مناسبة ضرورية لإعادة الزخم للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول القارة الافريقية عبر اطلاق اعمال ومشاريع تجارية جديدة مع دول القارة الافريقية لا سيما منها الدول التي تمتاز بعلاقات سياسية مميزة مع الولايات المتحدة وتحتوي على فرص واعدة كدولة جنوب افريقيا وكينيا واثيوبيا وغينيا ونيجيريا وانغولا وغيرها من الدول الافريقية الاخرى .

ان الادراك الامريكي لخطورة المنافسين الدوليين ومنهم الصين وروسيا والهند والاقليميين ومنهم تركيا على مصالحها الاقتصادية في افريقيا دفعها الى استحداث اليات جديدة لإدارة مصالحها التجارية وغير التجارية في افريقيا عبر اطلاق اعمال القمة السنوية الامريكية – الافريقية منذ عام ٢٠١٤ ، حيث كانت القمة الاولى تحت عنوان الاستثمار في الجيل القادم [٢٧]، كدلالة على توجه مستقبلي امريكي نحو هذه القارة هدفه قطع الطريق مستقبلا على القوى المنافسة واستبعادها تدريجيا عن احتمالية الهيمنة على القارة الافريقية [٢٨].

وفي هذا الاطار ابرمت الولايات المتحدة العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الافريقية المتعاونة اقتصاديا وسياسيا مع الولايات المتحدة لزيادة نسب التبادل التجاري والاستثماري وتعزيز فرص القطاع الخاص الامريكي الذي يعد الذراع الاقوى للولايات المتحدة للنفوذ والهيمنة على الاسواق الدولية ومنها الاسواق الافريقية التي تعد اسواق واعدة في المستقبل تنطوي على فرص غير مكتشفة قائمة على اساس امكانية تصاعد نسب النمو وتوسع الاعمال وتكامل البنى التحتية في مجال التجارة والصناعة والزراعة والخدمات بما يوسع من حجم الاقتصاد الافريقي المتكون من ٥٤ دولة واكثر من مليار نسمة بشكل كبير .

اما روسيا الاتحادية فأن منهجها الاستراتيجي الجديد المتعلق باستعادة دورها العالمي قد وضع القارة الافريقية في صلب هذه الاستراتيجية عبر التوسع غير المسبوق في العلاقات الثنائية وعلى كافة المستويات ومن بينها العلاقات التجارية عبر ابرام الاتفاقيات الجماعية والثنائية مع دول القارة الافريقية في مجال تعزيز التبادل التجاري والصناعي والاستثماري.

وقد توج هذا الاداء الروسي بالقمم المتتالية بين روسيا الاتحادية ودول القارة الافريقية على مستوى الرؤساء والتي بدأت بقمة (سوتشي) التي تضمنت حضور رؤساء اكثر من ٢٠ دولة افريقية الى روسيا فضلا عن الكثير من المنظمات الافريقية واصبحت هذه القمة سياق في العلاقات الروسية – الافريقية لتعزيز التعاون والشراكة الاقتصادية وعلى راسها الشراكة التجارية [٢٩].

وتوظف روسيا الالية التجارية لتعزيز حضورها في افريقيا بشكل عام كجزء مما باتت روسيا تؤمن به من ضرورة قيامها بإعادة تشكيل مؤسسات النظام العالمي وتعديل قواعد السياسة الدولية حيث وضعت روسيا افريقيا من بين المناطق العشرة الاكثر اهمية في العالم بالنسبة للمصالح الروسية وهذا ما تضمنته وثيقة السياسة الخارجية [٣٠].

ومن بين اهم الميادين التجارية بين روسيا وافريقيا هي تجارة السلاح الروسي للدول الافريقية ومن بينها مصر والجزائر (التي تشتري بحدود ٨٠% من مجمل سلاحها من روسيا ) واثيوبيا السودان وليبيا وغانا وساحل العاج وغيرها، حيث تمثل صادرات السلاح الروسي لافريقيا ١٣% من صادراتها الاجمالية من السلاح [٣١]. كما تمثل الحبوب وفي مقدمتها القمح والذرى جانب مهم من التجارة الخارجية الروسية للقارة الافريقية حيث تتمتع روسيا بفائض كبير من الحبوب الاستراتيجية والتي تمثل بأسعارها المعقولة فرصة مهمة للعديد من الدول الافريقية ومن بينها مصر كمصدر للغذاء.

وتوظف روسيا علاقاتها التجارية مع افريقيا لتحسين سمعتها مع دول القارة وتعزيز مكانتها ونفوذها وقدراتها التنافسية ودعم مصالحها السياسية والامنية والاقتصادية المختلفة في اطار تنافسها مع الولايات المتحدة والقوى الاخرى وضمان حصتها من السوق الافريقية المستقبلية، وقد عززت هذه الاهداف عبر تشكيل اللجنة التنسيقية للتعاون الاقتصادي مع افريقيا جنوب الصحراء منذ عام ٢٠٠٩ للمساعدة في دعم المصالح التجارية الروسية [٣٢] كما قامت بالتأكيد على اهمية مضيق باب المندب باعتباره منفذ استراتيجي مهم لتجارتها نحو افريقيا والعالم عبر التنسيق مع الدول الافريقية المطلة على البحر الاحمر للمساهمة في تأمين هذا الممر الملاحي عبر التواجد العسكري او الامني الروسي.

**ثانيا : الاستثمار** : يعد الاستثمار الاجنبي المباشر من بين اهم المتغيرات التي تهتم بها ادبيات الاقتصاد والسياسة والسياسات المتعلقة بادارة الدولة لاسيما تلك المتعلقة بإرساء الاستقرار وتحقيق نسب نمو متميزة ومن هنا مثل السعي لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر واحدا من بين اهم برامج الحكومات وهي ماضية في اداء نشاطها التنموي نظرا لعمل لاستثمار الاجنبي المباشر كناقل مساعد مع احداث قفزة تنموية وفقا لما اثبتته تجارب عالمية عديدة اذا ما توافق مع جهد وطني مميز من قبل الدولة المضيفة، مع عدم نفي امكانية حصول نتائج سلبية في بعض الحالات، وقد اهتمت المدارس والمذاهب الاقتصادية بشكل استثنائي بموضوع الاستثمار بشكله العام والاستثمار الاجنبي بشكل خاص انطلاقا من دوره الكبير في مجال حياة المجتمعات وسبل الارتقاء بالحضارة ونمو الاقتصاد وتوسعه ولاسيما منها المدارس الرأسمالية التي تمنح رأس المال اولوية قصوى في مجال التنمية والنمو.

ومن المعروف ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يخضع فقط لمنطق الربح الاقتصادي رغم اهميته القصوى بل يتأثر كذلك بمتغيرات سياسية واستراتيجية كاختراق الأسواق، وضرب واستبعاد المنافسين الدوليين، والتأثير على السياسة الخارجية للبلدان المضيفة. كما أن الشركات متعددة الجنسية لا تستطيع احياناً رغم قوتها تجاوز حدودها فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية لدولها إلام، بل ربما تصبح أحياناً ادوات سياسية لتحقيق اهداف الدول الأم الأمر الذي يمكن ان يعيق قبول الدول المضيفة لنشاطها الاستثماري [٣٣]، وهذا ما حصل فعلا مع النشاط الاستثماري لكل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في القارة الافريقية حيث تم توظيف الاستثمار كألية فعالة في مجال احراز مزيد من النفوذ في القارة الافريقية بشكل عام او النفوذ ضمن مناطق افريقية معينة تكتسب اهمية استراتيجية مضاعفة ومنها على سبيل المثال منطقة القرن الافريقي بمعناها الواسع الذي يشمل اغلب دول حوض النيل.

فبالنسبة للولايات المتحدة فأن الاستثمار يعد الية مميزة لأحراز المزيد من النفوذ في القارة الافريقية والمساهمة في تثبيت مكانتها السياسية والعسكرية حول العالم ودعم قوتها التجارية والاقتصادية بسياسات استثمارية منهجية.

فمن جهة ترى الولايات المتحدة ان الصين هي منافسها الاخطر في مجال التجارة والاستثمار وتعمل على تطوير الياتها للرد على توسع النفوذ الصيني في افريقيا واحتواء حركتها السياسية والعسكرية عبر محاصرة نفوذها الاقتصادي وبعد الصين تأتي روسيا كمنافس دولي يستدعي اتخاذ ما يلزم للتفوق عليه او على الاقل منعه من استبعاد الولايات المتحدة من ساحات التنافس في افريقيا. اما من جهة ثانية فقد اصبح الادراك الامريكي القائم على اساس استبدال سياسة المساعدات الاقتصادية والقروض الميسرة لأفريقيا بسياسة استثمارية تساهم في تحقيق مصالح الطرفين الامريكي والافريقي بشكل افضل امرا قائما وبقوة.

ولكي تستطيع الولايات المتحدة التفوق على منافسيها في هذا المجال ذهبت الى تطوير صناديق سيادية خاصة بدعم الاستثمارات الامريكية الخارجية التي تقوم بها الشركات الناشئة عالية النمو التي حققت توسع استثماري غير مسبوق في افريقيا وكانت كل من روسيا الصين لفترة طويلة غافلة عنها وتعمل هذه الصناديق السيادية والشركات الاستثمارية الريادية بالتنسيق مع الحكومة الفدرالية الامريكية ومع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

وقد دعمت الدراسات المستقبلية والاحصاءات المتعلقة بالأعمال واتجاهات التجارة ونسب نمو العمالة توجه نسبة اكبر من الاستثمارات الامريكية نحو القارة الافريقية حيث اشارت الدراسات ان ٢٥ % من القوى العاملة في العالم ستوجد في افريقيا عام ٢٠٥٠ [٣٤] ، وبنفس الوقت الذي تروج فيه الولايات المتحدة للشفافية العالية في استثماراتها وانها تنسجم مع تطلعات الشعوب الافريقية والحاجات الاقتصادية والتنموية لدول افريقيا فإنها توظف اعلامها المهيمن على المستوى العالمي للإشارة الى خطورة الاسلوب الاستثماري لكل من روسيا والصين في افريقيا ففي الوقت الذي توظف روسيا استثماراتها في مجال دعم النزعة العسكرية وتأييد اسلوب ادارة الدولة عبر المؤسسة العسكرية حتى لو تقرر دعم الانقلابات العسكرية فأن الصين تذهب الى اغراق افريقيا بالديون التي لا يمكن سدادها وتعمل بشكل مخطط على الاستحواذ على الاصول السيادية للدول الافريقية عوضا عن الديون ومنها المطارات والسدود والمناجم وابار النفط، وهذه هي الرواية التي تقدمها الولايات المتحدة حول طبيعة الاستثمارات الروسية والصينية في افريقيا .

فعلى سبيل المثال فقد بلغت الاستثمارات الامريكية في عدد كبير من دول القارة الامريكية حتى عام ٢٠٢٠ ٥٠ مليار دولار موزعة على ١٠٧ مشروع في مجال الطاقة و٧٥ مشروعا تجاريا وزراعيا و٥٥ مشروع في مجال الصحة و٤٣ مشروع في مجال التكنولوجيا والاتصالات [٣٥].

في حين تركزت الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة لا سيما النفط والغاز الطبيعي بالدرجة الاساس سواء في مراحل التنقيب او الانتاج والتكرير او التصدير فضلا عن الاستثمار في مجال تصنيع السلاح والتجهيزات العسكرية، وقد مثلت قمة سوتشي في روسيا بين الرئيس الروسي ورؤساء دول القارة الافريقية عام ٢٠١٦ نقطة تحول في مجال تعزيز العلاقات الثنائية وتدعيم الحضور الروسي في واحدة من المناطق التقليدية للغرب بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص [٣٦]. حيث افضت هذه القمة الى الاتفاق على تعزيز الاستثمارات الروسية في افريقيا والترحيب بالشركات الروسية لا سيما منها العاملة في قطاع الطاقة والتعدين والبنى التحتية, وفي هذا

المجال فقد بلغت الاستثمارات الروسية في مجال الطاقة وحده ١٣ مليار دولار حتى عام ٢٠٢١ وهو يعد رقم كبير جدا بالنسبة لمجمل الاستثمارات الروسية الخارجية حول العالم [٣٧].

ولطالما مثل الاستثمار الاجنبي المباشر حتى ذلك الذي يتم عبر الشركات الخاصة والشركات متعددة الجنسية ذراع من اذرع القوة والنفوذ للدول الام التي تنتمي لها الجهات المستثمرة ويوظف في اطار الاهداف الاستراتيجية التي تدعم بالنتيجة مصالح الدول الام ومكانتها الدولية واستراتيجياتها المتعلقة بالنفوذ او الهيمنة او تلك المتعلقة بالتنافس والصراع، وفي هذا المجال فان كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية اتخذت من الاستثمار الية ممتازة للحفاظ على مصالحها ومكانتها في افريقيا وميدان للتنافس الثنائي لاغتنام الفرص البناءة وتعزيز المكانة السياسية والتمهيد لتدعيم المصالح الاخرى بما فيها المصالح العسكرية والامنية.

**ثالثا: الطاقة والموارد الاولية:** لا يمكن دراسة اي دولة في مجال تطورها الاقتصادي وبناء قوتها الذاتية او تقييمها بعيدا عن دراسة موارد الطاقة التي تتوافر عليها كمقومات اساسية لعناصر القوة القومية، حيث تستخدم كميات وتنوع هذه الموارد وامكانية وطريقة استثمارها بأسلوب اقتصادي او سياسي فعال للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية والدول القوية والضعيفة والدول المؤثرة والمؤثر بها.

وقد ارتبط مفهوم الطاقة والقدرة على استخدامها بمفهوم الكفاءة والاداء وارتبطت الحضارات نسبيا بمدى قدرتها على الوصول لمصادر الطاقة انطلاقا من ان الطاقة هي المدخلات الاساسية لأي نظام انتاجي عالمي [٣٨]، وعلى الرغم من ان الطاقة ترتبط بشكل وثيق بالموارد الاولية الا انها اكتسبت لأسباب كثيرا ابعادا استراتيجية بامتياز ويأتي النفط والغاز الطبيعي في مقدمتها، فالطاقة التي تمثل مصدرا اساسيا والوحيد لأداء جميع انواع العمل وبما ان العمل يشكل القاعدة الاساس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأن توفر الطاقة بالوقت والقدر المناسب لأداء العمل يعد اقتصاديا شرطا ضروريا لإحداث اي عملية تنمية او نمو اقتصادي [٣٩] .

كما ان الموارد الاولية اصبحت عاملا اساسيا من بناء عوامل الحضارة الانسانية الحديثة لا يمكن الاستغناء عنها تحت اي ظرف من الظروف وهو الامر الذي جعل منها اهدافا رئيسة للسياسات الخارجية للدول ولأمنها القومي وميدان للحوار والتفاوض والمساومة في العلاقات الدولية فهي اما مفتاح لدخل دول معينة او مفتاح للقوة الاقتصادية والعسكرية لدول اخرى او هي ميدان للاستثمار والتجارة للطرفين.

واستنادا الى هذه الاهمية التي باتت عليها الطاقة والمواد الاولية فقد اصبحت ميدان رئيس للتنافس الدولي بين القوى الكبرى اما للفوز بأكبر قدر ممكن من المكاسب والمصالح الاقتصادية او لتحقيق نفوذ سياسي عالمي عبر السيطرة على فعاليات انتاج الطاقة عالميا سواء عبر الاستثمار او عبر الهيمنة السياسية او عبر التواجد العسكري في مناطق انتاج الطاقة لتحقيق هدف مزدوج هو التحكم بإنتاج الطاقة وضمان تدفقها لحلفائها كما تفعل الولايات المتحدة وبالتالي تحقيق نفوذ كبير في مجال الاسعار او حرمان الاطراف المنافسة من السيطرة على مناطق الطاقة للحيلولة دون توظيفها ضد مصالحها او تحقيق نفوذ على حسابها.

وفي هذا المجال فأن افريقيا تعد احد اهم المناطق التي تشهد تنافس محموم حول الطاقة والمواد الاولية بأشكالها المختلفة لا سيما منها النفط والغاز الطبيعي والمعادن, وتأتي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية في مقدمة القوى التي تتنافس على الطاقة والموارد الطبيعية في القارة الافريقية. وعلى الاغلب تنظر الصين الى قطاع الطاقة

والمواد الاولية في افريقيا على انه فرصة اقتصادية في حين تنظر كل من روسيا والولايات المتحدة على انه فرص سياسية واستراتيجية قبل ان يكون فرصة اقتصادية حيث تتعلق اهداف روسيا والولايات المتحدة عند الحديث عن ضمان نفوذهما في مجال الطاقة في افريقيا بموضوع النفوذ الجيو– سياسي والجيو– امني وضمان الحفاظ على الدور العالمي والاستعداد لمواجهة احتمالية الصراع مستقبلا عبر خلق مناطق نفوذ جديدة [٤٠].

فعلا سبيل المثال تسعى روسيا عبر تمتين علاقاتها مع الدول الافريقية المنتجة للطاقة الى الحيلولة دون تأثير الغرب او الولايات المتحدة على قرار الدول الافريقية المنتجة للنفط والغاز ومنها الجزائر ونيجيريا وانغولا بما يمكن ان يلحق الضرر بالمصالح الروسية خصوصا في مجال احتمالية ان يقنع الغرب الدول الافريقية ان تعوض امدادات الغاز والنفط الروسي تجاه الاتحاد الأوربي، فضلا عن الفوائد الاقتصادية الكبيرة التي يمكن ان تجنيها روسيا من الاستثمارات في قطاع الطاقة الافريقي وبهذا تنجح روسيا في بناء شراكة مع دول القارة الافريقية لا سيما منها التي تديرها انظمة سياسية تتفق مع روسيا في الكثير من القناعات السياسية حيث توسعت شركات لوك اويل وغاز بروم الروسيتان في كل من مصر والكامرون وغانا ونيجيريا وغينيا الاستوائية وليبيا في مجال صناعات الطاقة والمعادن والمواد الاولية بشكل كبير بعد عام ٢٠١٩ [٤١]، افضت بالنتيجة الى تعزيز المكانة الروسية العالمية باعتبارها قوة كبرى لا يمكن تجاوزها بسهولة .

في حين تعمل الولايات المتحدة على السعي لتحقيق جملة من الاهداف عبر قطاع الطاقة في افريقيا منها مواجهة التمدد الصيني الكبير في هذا القطاع ومنها السعي لتأمين الطاقة لحلفائها في الاتحاد الاوربي بعيدا عن الابتزاز والضغط الروسي، ومنها ما يتعلق بتأمين المصالح الاقتصادية الامريكية لا سيما امدادات الطاقة للسوق الامريكية وتعزيز الاستثمارات الامريكية في مجال الطاقة النووية .

**المطلب الثاني : الاليات الامنية :**

اولا : القواعد العسكرية والاستخبارية .

انطلاقا من مسؤولياتها الدولية كقوى عظمى ومصالحها المنتشرة في كل بقاع العالم وسعيا لتعزيز مكانتها الدولية كقوة مهيمنة تمنح الولايات المتحدة الجوانب العسكرية والامنية اهمية قصوى في اطار استراتيجيتها العالمية , وتمثل افريقيا جزء مهم جدا في الجغرافيا التي تهتم بها الاستراتيجية العسكرية والامنية الامريكية انطلاقا من قربها من اهم منطقتين بالنسبة للولايات المتحدة وهما الاتحاد الاوربي والشرق الاوسط فضلا عن اهميتها كحلقة وصل باتجاه المحيط الهندي والهادي كما انها تشرف على اهم الممرات البحرية التي تتحكم بالتجارة الدولية والنقل البحري والتحركات العسكرية البحرية .

ومن هنا اهتمت الولايات المتحدة بشكل كبير بموضوع تعزيز تواجدها العسكري في المفاصل الاستراتيجية في القارة الافريقية عبر اقامة القواعد العسكرية والامنية والمكاتب الاستخبارية في العديد من الدول الافريقية حيث اختارت الولايات المتحدة جيبوتي نظرا لموقعها الجغرافي المميز المطل على مدخل البحر الاحمر الجنوبي من جهة مضيق باب المندب والمنفتح باتجاه قناة السويس وصولا الى البحر المتوسط كي تكون قاعدة ومقر دائم لقيادتها العسكرية في افريقيا( افريكوم ) التي تتخذ من معسكر ليمونير الجيبوتي مقرا لها [٤٢]. فضلا عن

الاحتفاظ بتواجد دائم قبالة السواحل الصومالية متمثلة بحاملة الطائرات الامريكية ايزنهاور ومجموعة من القطع البحرية المسلحة تسليح عالي الجودة والتأثير.

كما تحتفظ الولايات المتحدة بتواجد عسكري مهم في كينيا وغينيا وتواجد امني واستخباري في نيجيريا والسنغال ومالي وتشاد واثيوبيا حيث تعززت هذه النزعة الامريكية لتطوير العلاقات العسكرية والامنية مع البلدان الافريقية بعد ضغوطات من صناع القرار الامني الامريكي ودعوات من الكونغرس الامريكي ومن مراكز الابحاث الكبرى لا سيما بعد ندوة الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الارهاب التي عقدت عام ٢٠٠٧ وبعدها مباشرة تأسست القيادة العسكرية الامريكية في افريقيا عام ٢٠٠٨ [٤٣].

وقد كانت مهمة مكافحة الارهاب الدولي واحدة من بين اهم اهداف التواجد العسكري والامني الامريكي في افريقيا، فضلا عن مراقبة تحركات الدول المنافسة للولايات المتحدة ومن بين اهمها روسيا والصين اضافة الى تأمين مرور الاساطيل الامريكية عبر الممرات البحرية المهمة وتأمين التجارة الامريكية والعالمية فضلا عن دعم المصالح الاقتصادية الامريكية والشركات الامريكية العاملة في افريقيا وتعزيز النفوذ الامريكي في القارة الافريقية بشكل عام. وقد تجسدت الجهود العسكرية والامنية للولايات المتحدة في القارة الافريقية بعدة برامج عسكرية وامنية للتدريب والتعاون والتسليح والشراكات الامنية المتمثلة بتبادل المعلومات مع مجموعة من الدول الافريقية المنتقاة ومن بين اهمها كينيا واثيوبيا وانغولا والسنغال والمغرب وغيرها باعتبارها ركائز مهمة في الاستراتيجية العسكرية والامنية الامريكية في القارة الافريقية لمواجهة التهديدات المشتركة وفي مقدمتها الارهاب الدولي ودعم قدرات الدول الافريقية في مجال مواجهة الارهاب.ومن بين اهم الاهداف التي تركز عليها الولايات المتحدة عبر تواجدها العسكري والامني في افريقيا هو قطع الطريق على روسيا الاتحادية في محاولاتها للتغلغل التدريجي في القارة لا سيما بعد فرض تواجدها العسكري القوي في سوريا وليبيا والسودان.

اما روسيا فهي الاخرى تركز بشكل كبير على العوامل العسكرية والامنية كجزء من الياتها المهمة للحفاظ على مصالحها في افريقيا حيث تسعى وبقوة الى استعادة نفوذها السابق في القارة الافريقية وتعزيز مكانتها الدولية في اطار تنافسها مع الولايات المتحدة بشكل خاص ومع الغرب بشكل عام.

وقد اشارت وثيقة عسكرية روسية مسربة الى ان روسيا تعمل على فتح قواعد عسكرية في ست دول افريقية على الاقل هي مصر افريقيا الوسطى مدغشقر موزنبيق والسودان وارتيريا فضلا عن العمل على افتتاح عدد من مراكز الدعم اللوجستي في هذه الدول ودول اخرى [٤٤]، وبسبب محدودية القدرات التنافسية الاقتصادية الروسية مقارنة مع الولايات المتحدة والصين فقد ركزت على قدراتها التنافسية الجيدة في مجال تصدير الخدمات العسكرية والامنية بالدرجة الاساس كوسيلة لزيادة مكاسبها الاقتصادية من جهة وتعزيز حضورها ونفوذها في القارة الافريقية من جهة اخرى.

وتتركز انواع النشاط العسكري والامني القانوني لروسيا في افريقيا بالاتي [٤٥]:-

١ - بيع الاسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية والامنية .

٢ - الاتفاقيات العسكرية والتدريب. حيث لدى روسيا بحدود ٢١ اتفاقية مع العديد من الدول الافريقية في هذا المجال منها سيراليون، تنزانيا، بوتسوانا، زيمبابوي، انغولا، سيراليون، مدغشقر، تشاد، بوركينو فاسو.

٣ – القواعد العسكرية .

اما التواجد العسكري والامني الروسي الغامض والغير قانوني فقد تمثل بالدرجة الاساس بالمجموعات العسكرية الروسية غير الرسمية التي انتشرت بشكل لافت في العديد من الدول الافريقية كجماعات مرتزقة للقتال الى جانب اطراف معينة حكومات كانت او مليشيات في ليبيا وافريقيا الوسطى وتشاد ومالي وكونغو الديمقراطية والسودان ... الخ ومن بين اهم هذه الجماعات الروسية المسلحة التي نشطت في افريقيا هي جماعة فاغنر التي اسسها الجنرال الروسي المتقاعد ديمتري اوتكين عام ٢٠١٤ وتم زجها بأحداث الحرب في شرق اوكرانيا ثم ساهمت في العديد من الاحداث العسكرية في افريقيا كذراع عسكرية فعالة لروسيا لأحكام التأثير العسكري في القضايا المهمة في افريقيا [٤٦].

**ثانيا : بيع الاسلحة والشراكات الامنية والعسكرية .**

تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، المركز الأول في بيع الأسلحة للدول النامية ومن بينها الدول الافريقية منذ فترة طويلة حيث تعد الولايات المتحدة الدولة الاولى عالميا وبفارق مهم تليها روسيا الاتحادية وفق تقرير أعده الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٢٠، فمثلا فأن مبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة من عام ٢٠٠٧ – ٢٠١٤ فقط بلغت ٢٥٠ مليار دولار بينما بلغت مبيعات روسيا بالفترة ذاتها ٨٥ مليار دولار [٤٧].

وتمتلك الولايات المتحدة رؤية واضحة حديثة بخصوص ضرورة تعزيز صادرات السلاح الى دول القارة الافريقية منذ عام ٢٠٠٨ بعد ان صوت الكونغرس الامريكي على ضرورة تعزيز العلاقات الامريكية الافريقية ودعم المصالح الامريكية في هذه القارة، وتقدر مبيعات السلاح الامريكية لدول القارة الافريقية بحدود ١٤ % من مجمل مشتريات السلاح الافريقية [٤٨] ويعود السبب الاساس لتدني نسبة مبيعات السلاح الامريكي لدول القارة الافريقية الى ارتفاع تكاليف السلاح الامريكي سواء عند مرحلة التدريب او الشراء او الصيانة فضلا عن الدور السلبي للشروط الامريكية التي يتم فرضها على الجهات التي تشتري السلاح بما فيها تلك المتعلقة بطريقة الاستخدام والشروط المرتبطة بالجوانب السياسية وشرط مراعاة بعض مبادئ حقوق الانسان .

غير ان ميزان بيع الاسلحة للدول الافريقية يميل بشكل واضح لصالح روسيا حيث تقدر البيانات المتوفرة ان صادرات روسيا من الاسلحة الى افريقيا تبلغ ضعف الصادرات الامريكية والصينية، وهذا ما اشار له معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ان ٤٩ % من مشتريات الدول الافريقية بين عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٩ من الاسلحة مصدرها روسيا [٤٩] وقد يكون السبب الاساس في ذلك هو رخص الاسلحة الروسية وجودتها وانسجامها مع العقائد القتالية للجيوش الافريقية اكثر من غيرها من الاسلحة وعدم فرض شروط سياسية مهمة من قبل روسيا على المشترين.

وتعد كل من الجزائر وليبيا والسودان ومصر وانغولا واثيوبيا من اوائل الدول الافريقية التي تشتري السلاح الروسي، ويلاحظ ان روسيا توظف مبيعات السلاح الى الدول الافريقية في اطار اهداف متعددة من بين اهمها تعزيز الفوائد الاقتصادية الناجمة عن بيع السلاح، تحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية روسية في افريقيا في اطار تنافسها مع الولايات المتحدة، تعزيز الشراكة مع دول القارة الافريقية في اطار رؤية روسيا لأفريقيا كشريك محتمل في النظام العالمي المستقبلي متعدد الاقطاب.

كما تعد الشراكات العسكرية والامنية القانونية وغير القانونية بين كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية كدولتين متنافستين وبين الدول الافريقية كل على حدة من اهم الاليات العسكرية والامنية التي توظفها الولايات المتحدة وروسيا في اطار تنافسهما في القارة حيث تمتلك كل من الولايات المتحدة وروسيا العديد من صيغ التعاون والشراكة العسكرية والامنية مع بعض الدول الافريقية التي تلتقي معها بالرؤى او المصالح تجسدت بتقديم تسهيلات في مجال فتح قواعد عسكرية او مكاتب تنسيق استخبارية او ترتيبات معينة لتعقب المطلوبين او الارهابيين او استخدام بعض المرافق العسكرية لقاء مكاسب ومساعدات اقتصادية او دعم عسكري او ضمانات امنية معينة .

وفي اطار سباق الدولتان لكسب اكبر قدر ممكن من النفوذ في القارة الافريقية عبر الاليات العسكرية والامنية فأن للشركات الامنية الخاصة والجماعات العسكرية شبه النظامية دور كبير في دعم هذا النفوذ حيث تمتلك الولايات المتحدة العديد من الشركات الامنية الخاصة العاملة في مجال جمع المعلومات او حماية الشخصيات او توريد شحنات الاسلحة او شركات للتدريب والدعم اللوجستي، كما تمتلك روسيا العديد من الشركات الخاصة والمجموعات المسلحة شبه الرسمية التي تنشط في العديد من الدول الافريقية لدعم جماعات معينة او انظمة سياسية تخدم بالنتيجة مصالح روسيا وتوسع من نفوذها في هذه القارة ومن بينها مجموعة فاغنر القتالية التي تنشط في مالي وافريقيا الوسطى وشرق ليبيا [٥٠] وتعزز من النفوذ الروسي في مجال التفاعل مع قضايا الامن والسياسة في القارة الافريقية تتيح لها الامساك بملفات كبيرة تساهم في جعلها قوة دولية اساسية في القارة.

ومن هنا يبدوا ان الالية العسكرية والامنية متمثلة بالقواعد العسكرية والوجود العسكري ومبيعات السلاح والشراكات العسكرية والامنية باتت تمثل من اهم الاليات الفعالة في مجال التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية الى جانب الاليات الاقتصادية والسياسية الاخرى وتم توظيفها من قبل الطرفين بقوة وعمق لكسب المزيد من النفوذ في اطار التنافس بين القوتين.

**الخاتمة:**

يشكل التنافس الأمريكي الروسي حيال القارة الافريقية، أولوية مهمة في السياستين الامريكية والروسية على حد سواء، وذلك في محاولة منها لتعزيز النفوذ والتمدد في مناطق حيوية في قارة افريقيا، نظراً لما تمتاز به دول القارة من قدرات وإمكانات مهمة ولاسيما الاحتياطات المهمة من النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن المعادن والمواد الأولية التي تشكل مادة أساسية في صناعات الدول المتقدمة، وبما يعزز من نسبة النمو في اقتصاديات تلك الدول.

ولا شك فأن التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية تجاه قارة افريقيا لا يبتعد عن مسارات وانماط التنافس الأخرى التي تمتاز بها البيئة الدولية والتي تشكل محاولة من قبل الدول الكبرى الى إعادة تشكيل النظام الدولي وفقاً لهيكلية قطبية تعددية تتجاوز الهيمنة الامريكية والانفراد الأمريكي بشؤون العالم، وهو ما جعل من قارة افريقيا مسرحاً جديداً لهذا التنافس لاثبات الوجود ولتعزيز المصالح في هذه القارة.

وعلى الرغم من ان التنافس الأمريكي الروسي في قارة افريقيا اتخذ واعتمد على وسائل واستراتيجيات سياسية واقتصادية وامنية، الا انه يمكن القول بأن هذا التنافس كانت له تداعيات وانعكاسات على الأوضاع الداخلية في القارة ولاسيما من حيث جعل القارة مسرحاً للصراعات والتدخلات الخارجية واصبح يمثل هذا التنافس احدى عوامل عدم الاستقرار فيها، الامر الذي سوف يجعل الدول الافريقية احدى محاولات التنافس بين دول أخرى في المستقبل بحثاً عن المكانة والنفوذ بعيداً عن مصالح الدول الافريقية.

**الهوامش**

[١] - مجموعة البنك الدولي، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، نيويورك تشرين الأول، ٢٠١٨، ص ٦٤.

[٢] – سكرتارية مكتب العمل الدولي، تمكين شعوب افريقيا بتوفير العمل اللائق، التقرير السنوي للاجتماع الاقليمي الافريقي، جوهانسبرغ، ٢٠١١، ص ٨٣

[٣] – OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016 , p 22 . British Petroleum, statistical Review of World Energy, 2016 www. Bp .com, P 6

[٤] – زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في البحر الاحمر ( الملخص التنفيذي )، مؤسسة ( GLOBAL CHINA ) ٢٠٢٠، ص ١٤.

[٥] – انظر كل من محمد سليمان الزواوي، حرب القواعد والنفوذ الامريكية الروسية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٨ وكذلك غويليم كولوم، الاهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، ترجمة المركز الاسباني للدراسات الاستراتيجية، اصدار مركز ادراك للدراسات والنشر، ابو ظبي، ٢٠١٧.

[٦] – معن عبد العزيز، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ضل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤، ص ١٤٥

[٧] – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لجنة السياسات الانمائية لدورتها الثالثة عشر، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٣٥

[٨] – Frankema, Ewout, Jeffrey G. Williamson, and P. J. Woltjer. "An economic rationale for the West African scramble? The commercial transition and the commodity price boom of 1835–1885." Journal of Economic History (2018): 231–267.

[٩] – حسان صادق حاجم، التنافس الامريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ، ص ١٨٤

[١٠] – بسمة سعد، جولة بلينكن الافريقية نحو مقاربة امريكية جديدة تجاه افريقيا، قضايا وتحليلات ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢١، ص ٣٩

[١١] – روبرت غوردن، افريقيا تقلبات النمو، مجلة التمويل والتنمية، عدد ٥٣، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦، ص ٩٢

[١٢] – اسلام زعبل، السياسة الخارجية الروسية تجاه افريقيا مصر انموذجا ، الملخص التنفيذي، مجلة تحليل ، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، ٢٠٢٠، ص١٨

[١٣] – بيكا واسر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، واشنطن، ٢٠١٩، ص ٢٦

[١٤]- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٥٩

[١٥]- اميرة عبد الحليم ، القواعد العسكرية في البحر الاحمر وتغير موازين القوى ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٨ ، ص ١٤٢

[١٦]- سعد عبيد السعيدي ومصطفى عبد الكريم مجيد , التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق افريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية عدد خاص، العدد ٣ ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، ٢٠١٩، ص ١٣٧

[١٧]- احمد بو خريص، التنافس الصيني الامريكي على القارة الافريقية، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠، ٢٣

[١٨]- الوجود العسكري الامريكي في القرن الافريقي، ندوة نظمها مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية في الخرطوم بتاريخ ٨ -٦ – ٢٠١٩ ، مركز الخرطوم للدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٩.

[١٩]- اسماعيل حمودي، تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا حدود النزعة البوتينية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص ٥

[٢٠]- بريان فردريك، تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الأطلسي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧ ، ص ٦٧

[٢١]- جيلبرت خادياجالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٦ ، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٦٣

[٢٢]- حسني عماد العوضي، روسيا واعادة اكتشاف افريقيا من جديد سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر، المركز الديمقراطي العربي، برلين ٢٠١٧، ص١٩

[٢٣]- مصطفى صايج، استراتيجية روسيا الجديدة لاعب جيو-استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة: مجلة آراء الخليج، عدد ١٣٤( ٢٠١٩ )ص ٧٧-٨٨.

[٢٤]- محمد اسماعيل وجمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٦٦، صندوق النقد العربي ، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤٨

[٢٥]- نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مؤلف جماعي: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠١٤ ، ص٢٩٢

[٢٦]- عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .

[٢٧]- Larry Hanauer, Lyle J. Morris , Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, Rand, 2014. http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR521.htm

[٢٨]-

[٢٩]- مجموعة مؤلفين، المصالح الروسية في افريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، مركز سمت، وحدة الدراسات السياسية، ٢٠١٩، ص ٤٣

[٣٠]- سارة قوير وآن بورشيفسكايا، روسيا تشق لنفسها طريقًا في شمال إفريقيا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، ص ٣٧

[٣١]-عبيد أميجن، هل تدخل روسيا من باب التجارة في التنافس على إفريقيا؟ https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191111071345904.html

[٣٢]- مجموعة مؤلفين، المصالح الروسية في افريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧

[٣٣]- كاظم الاعرجي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٧ ، ص٦٩.

[٣٤]- امجد الطا، دولة افريقية بين القوى العظمى التي ستتحكم بالاقتصاد العالمي عام ٢٠٥٠، https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-52016922

[٣٥]- صادق اوناوي، افريقيا: تنامي الصراع العالمي على النفوذ، الطبعة الأولى، جامعة انقرة، تركيا، ٢٠، ص ٦٨.

[٣٦]- بوتين والسيسي يفتتحان أول قمة روسية إفريقية في سوتشي، فرانس ٢٤، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ٦ مايو/أيار ٢٠٢١): https://n9.cl/tk5l

[٣٧]- Eguegu, Ovigwe, US threat to withdraw from African security efforts leaves Sahel vulnerable, The African Report, January 8, 2020, (Seen May 4, 2021), https://n9.cl/02vb1

[٣٨]- نجلاء عبد الوهاب احمد، مستقبل النفط العربي في ضل المتغيرات العالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٥، ص ٥٦.

[٣٩]- انظر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٧، البنك الدولي للأنشاء والتعمير – المؤسسة الدولية للتنمية والتمويل، نيويورك – القاهرة، ٢٠١٨ ص ٣٩

[٤٠]- سعد عبيد السعيدي، دور سياسة الطاقة في استراتيجية استعادة الدور الروسي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٨١.

[٤١]- محمد فرج، من الاسلحة الى النفط والتعدين ... طموحات روسية للسيطرة على افريقيا . https://attaqa.net/2020/08/09/8

[٤٢]- Mark P. Lagon and Rachel Sadoff, America Must Not Allow China to Go Viral in Africa, May 1, 2020,National Interest P91

[٤٣]- بهلول نسيم، المبادرة العسكرية الامريكية في افريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٣٢

[٤٤]- ناشيونال إنترست: روسيا تتطلع لإنشاء ٦ قواعد عسكرية في إفريقيا، الجزيرة، ١٢ أغسطس/آب ٢٠٢٠، https://n9.cl/6xtoj

[٤٥]- Russell, Martin, Pichon, Eric, Russia in Africa A new arena for geopolitical competition, (European Parliamentary Research Service, November 2019), p.2.

[٤٦]- Jacobsen, Katja Lindskov, Russia's Showy and Shadowy Engagements in Sub-Saharan Africa, (Djøf Publishing In cooperation with Centre For Military Studies, 2020), p.38

[٤٧]- هاكان تشوبر، مبيعات السلاح الامريكي تبلغ ١٧٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ – https://www.aa.com.tr/ar/

[٤٨]- كوتلوهان غوروجو، مرتزقة مجموعة فاغنر الروسية، مركز سيتا للدراسات، سلسلة دراسات رؤية تركية، العدد ١٩٦، إسطنبول، ٢٠٢٠، ص ٨٤

[٤٩]- يحيى عياش، ٢١ دولة افريقية تتلقى اسلحة روسية تصدرها ثلاث دول عربية . https://arabi21.com/story/1274324/21-F

[٥٠] - كوتلوهان غوروجو، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧

## قائمة المصادر

١- مجموعة البنك الدولي، اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، نيويورك تشرين الأول، ٢٠١٨، ص ٦٤.

٢- سكرتارية مكتب العمل الدولي، تمكين شعوب افريقيا بتوفير العمل اللائق، التقرير السنوي للاجتماع الاقليمي الافريقي، جوهانسبرغ، ٢٠١١، ص ٨٣

[٣] - OPEC: Organization the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 2016 , p 22 . British Petroleum, statistical Review of World Energy, 2016 www. Bp .com, P 6

٤- زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في البحر الاحمر ( الملخص التنفيذي )، مؤسسة ( GLOBAL CHINA ) ٢٠٢٠، ص ١٤.

٥- انظر كل من محمد سليمان الزواوي، حرب القواعد والنفوذ الامريكية الروسية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٨ وكذلك غويليم كولوم، الاهمية الجيوستراتيجية للقواعد العسكرية المنتشرة حول العالم، ترجمة المركز الاسباني للدراسات الاستراتيجية، اصدار مركز ادراك للدراسات والنشر، ابو ظبي، ٢٠١٧.

٦- معن عبد العزيز، الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ضل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٤، ص ١٤٥

٧- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير لجنة السياسات الانمائية لدورتها الثالثة عشر، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٣٥

[٨] - Frankema, Ewout, Jeffrey G. Williamson, and P. J. Woltjer. "An economic rationale for the West African scramble? The commercial transition and the commodity price boom of 1835-1885." Journal of Economic History (2018): 231-267.

٩- حسان صادق حاجم، التنافس الامريكي – الصيني على الطاقة في افريقيا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ، ص ١٨٤

١٠ بسمة سعد، جولة بلينكن الافريقية نحو مقاربة امريكية جديدة تجاه افريقيا، قضايا وتحليلات ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢١، ص ٣٩

١١- روبرت غوردن، افريقيا تقلبات النمو، مجلة التمويل والتنمية، عدد ٥٣، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦، ص ٩٢

[٥٠]- اسلام زعبل، السياسة الخارجية الروسية تجاه افريقيا مصر انموذجا ، الملخص التنفيذي، مجلة تحليل ، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، ٢٠٢٠، ص١٨

١٢- بيكا واسر، حدود الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، واشنطن، ٢٠١٩، ص ٢٦

١٣- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٥٩

١٤- اميرة عبد الحليم ، القواعد العسكرية في البحر الاحمر وتغير موازين القوى ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٨ ، ص ١٤٢

١٥- سعد عبيد السعيدي ومصطفى عبد الكريم مجيد , التنافس الدولي والاقليمي في منطقة القرن الافريقي – شرق افريقيا وانعكاسه على الامن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية عدد خاص، العدد ٣ ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، ٢٠١٩، ص ١٣٧

١٦- احمد بو خريص، التنافس الصيني الامريكي على القارة الافريقية، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠، ٢٣

١٧- الوجود العسكري الامريكي في القرن الافريقي، ندوة نظمها مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية في الخرطوم بتاريخ ٨ -٦ – ٢٠١٩ ، مركز الخرطوم للدراسات الاستراتيجية، السودان، ٢٠١٩.

١٨- اسماعيل حمودي، تزايد النفوذ الروسي في شمال افريقيا حدود النزعة البوتينية، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص ٥

١٩- بريان فردريك، تقييم ردود الفعل الروسية على تعزيزات وضع الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الأطلسي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٧ ، ص ٦٧

٢٠ جيلبرت خاديا جالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٦ ، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٦٣

٢١- حسني عماد العوضي، روسيا واعادة اكتشاف افريقيا من جديد سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر، المركز الديمقراطي العربي، برلين ٢٠١٧، ص١٩

٢٢- مصطفى صايج، استراتيجية روسيا الجديدة لاعب جيو-استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة: مجلة آراء الخليج، عدد ١٣٤( ٢٠١٩ )ص ٧٧-٨٨.

٢٣- محمد اسماعيل وجمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٦٦، صندوق النقد العربي ، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٤٨

٢٤- نورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، مؤلف جماعي: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠١٤ ، ص٢٩٢

٢٥- عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤ .

٢٦- Larry Hanauer, Lyle J. Morris , Chinese Engagement in Africa Drivers, Reactions, and Implications for U.S. Policy, Rand, 2014. http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR521.htm

٢٧- مجموعة مؤلفين، المصالح الروسية في افريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، مركز سمت، وحدة الدراسات السياسية، ٢٠١٩، ص ٤٣

٢٨- سارة قوير وآن بورشيفسكايا، روسيا تشق لنفسها طريقًا في شمال إفريقيا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، ص ٣٧

٢٩- عبيد أميجن، هل تدخل روسيا من باب التجارة في التنافس على إفريقيا؟ https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191111071345904.html

٣٠ مجموعة مؤلفين، المصالح الروسية في افريقيا قراءات وتوقعات مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧

[٣١] هناء السامرائي. العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وإثاره الاقتصادية على البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٣.

٣٢- كاظم الاعرجي، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٧ ، ص٦٩.

٣٣- امجد الطا، دولة افريقية بين القوى العظمى التي ستتحكم بالاقتصاد العالمي عام ٢٠٥٠، https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-52016922

٣٤- صادق اوناوي، افريقيا: تنامي الصراع العالمي على النفوذ، الطبعة الأولى، جامعة انقرة، تركيا، ٢٠، ص ٦٨.

٣٥- بوتين والسيسي يفتتحان أول قمة روسية إفريقية في سوتشي، فرانس ٢٤، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، (تاريخ الدخول: ٦ مايو/أيار ٢٠٢١): https://n9.cl/tk5l

[٣٦] – Eguegu, Ovigwe, US threat to withdraw from African security efforts leaves Sahel vulnerable, The African Report, January 8, 2020, (Seen May 4, 2021), https://n9.cl/02vb1

٣٧- نجلاء عبد الوهاب احمد، مستقبل النفط العربي في ضل المتغيرات العالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٥، ص ٥٦.

٣٨- انظر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٧، البنك الدولي للأنشاء والتعمير – المؤسسة الدولية للتنمية والتمويل، نيويورك – القاهرة، ٢٠١٨ ص ٣٩

٣٩- سعد عبيد السعيدي، دور سياسة الطاقة في استراتيجية استعادة الدور الروسي العالمي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٨، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٨١.

٤٠- محمد فرج، من الاسلحة الى النفط والتعدين ... طموحات روسية للسيطرة على افريقيا . https://attaqa.net/2020/08/09/8

[٤١] – Mark P. Lagon and Rachel Sadoff, America Must Not Allow China to Go Viral in Africa, P91 ,May 1, 2020,National Interest

٤٢- بهلول نسيم، المبادرة العسكرية الامريكية في افريقيا، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٣٢

[٤٤] – Russell, Martin, Pichon, Eric, Russia in Africa A new arena for geopolitical competition, (European Parliamentary Research Service, November 2019), p.2.

[٤٥] – Jacobsen, Katja Lindskov, Russia's Showy and Shadowy Engagements in Sub-Saharan Africa, (Djøf Publishing In cooperation with Centre For Military Studies, 2020), p.38

٤٦ – هاكان تشوبر، مبيعات السلاح الامريكي تبلغ ١٧٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ – https://www.aa.com.tr/ar/

٤٨- يحيى عياش، ٢١ دولة افريقية تتلقى اسلحة روسية تصدرها ثلاث دول عربية . https://arabi21.com/story/1274324/21-F